المبحث الأول
دراسة الكتاب

١ ـ اسم الكتاب:

«الأول من كتاب القواعد الفقهية».

خ (٢٧٥٤) ظاهرية، ويقع في (١٥٩) ورقة، ناقص الآخر والمقدمة.

٢ ـ اسم صاحب الكتاب:

مجهـول، إلاّ أنه يوجد على الغلاف بجانب عنوان الكتـاب بخـط الإمام يوسف بن عبد الهادي ما لفظه: «يقال: إنه لابن قاضي الجبل»، ولم يجزم بذلك، قاله بصيغة التمريض، ولم يذكر الإمام يوسف هذا الكتاب في (معجم كتبه) عند ذكره لكتب ابن قاضي الجبل، ثم إن جميع الذين ترجموا لابن قاضي الجبل لم يذكروا أن له كتاباً بهذا الاسم، أو بهذا الوصف، ثم إن الكتاب ضعيف غير مرتب وغير متقن ومتداخل كما سنرى عند الحديث عن الكتاب ومنهجه، فهو لمصنف ضعيف مثلي، أما ابن قاضي الجبل، فقد كان جبلاً في العلم كما تفضل به الفضلاء، وسنذكر ذلك في ترجمته قريباً ـ إن شاء الله تعالى ـ، فهو صاحب «الفائق»، وغيره، و«الفائق» كتاب معتمد في فقه الحنابلة.

وعليه أكاد أجزم بأن الكتاب الذي بين أيدينا ليس من صنع ابن قاضي الجبل، بل هو لمصنف مجهول أخذه من كتاب «المسودة في القواعد الفقهية» لمصنف مجهول أيضاً، والله تعالى أعلم.

فيمن تملك هذا الكتاب: ملك هذا الكتاب ثلاثة علماء فيما وجدناه من خطهم على غلاف الكتاب، وهم:

١ ـ ملكه من فضل ربه يوسف بن عبد الهادي من كتب والده.

٢ ـ ملكه من فضل ربه علي بن يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن أحمد بن عبد الهادي من كتب والده.

٣ ـ ملكه من فضل ربه أحمد بن يحيى بن عطوة ـ عفا الله عنه ـ.

قلت[1]: هو أحد تلاميذ الإمام يوسف بن عبد الهادي. ويوجد على الغلاف ما نصه:

أ ـ الحمد لله وحده، نظر في هذا الكتاب المبارك محمد ـ غفر الله له ولوالديه ولمن قرأ الفاتحة وأهداها له ولجميع المسلمين ـ، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

ب ـ وقف أحمد بن يحيى النجدي ـ مدرسة أبي عمر بالصالحية.

٣ ـ موضوع الكتاب:

هو في قواعد ومسائل فقهية يندرج تحتها فروع فقهية على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، مأخوذة من كتاب «المسودة في القواعد الفقهية» لمؤلف مجهول أيضاً. والله أعلم.

---

(١) انظر رسالتنا: «الإمام يوسف بن عبد الهادي وآثاره الفقهية» (ص٢٨٧).

عدد القواعد الفقهية التي يشملها الكتاب: (٥٧) قاعدة.

عدد المسائل الفقهية التي يشملها الكتاب: (١٣) مسألة.

عدد الفروع الفقهية التي تندرج تحت القواعد والمسائل: حوالي (٦٥٠) فرعاً.

٤ ـ المصادر الرئيسية التي اعتمدها المصنف في كتابه:

المصدر الرئيسي له هو كتاب «المسودة في القواعد الفقهية» لمؤلف مجهول أيضاً، لعله من آل تيمية ـ رحمهم الله تعالى ـ.

ثم «المحرر في الفقه» للمجد ابن تيمية، واعتمد المصنف في توجيهه وتعليله على كتب الشيخ موفق الدين بن قدامة.

و«الشرح» للشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن قدامة.

٥ ـ وصف النسخة المخطوطة:

المخطوطة المعتمدة في التحقيق هي نسخة وحيدة نادرة ـ على ما نعلم ـ، ونوع الخط واضح، وتاريخ النسخ بدون.

وقد كانت من مقتنيات دار الكتب الوطنية الظاهرية ضمن مجموع رقم (٢٧٥٤)، ثم نقلت إلى مكتبة الأسد الوطنية العامرة مع بقية مخطوطات الظاهرية.

تتألف هذه النسخة من (١٥٩) ورقة، من (١ ـ ١٥٩)، قياس الصفحة (١٩ × ١٤) سم، وفي كل صفحة منها ما بين (١٨ ـ ٢٢) سطراً، في السطر نحو (١٥) كلمة، وهي بحالة جيدة، عدا بعض المواضع.

٦ ـ منهج المصنف في هذا الكتاب:

ويظهر منهج المصنف في هذا الكتاب من خلال الآتي:

١ ـ لم يقدم المصنف للكتاب، ولم يذكر الغرض من تأليفه، ولا تاريخ كتابته.

٢ ـ لم يذكر اسمه، ولا اسم صاحب كتاب «المسودة في القواعد الفقهية» الذي أخذ كتابه منه.

٣ ـ ذكر المصنف عنوان كتابه على الغلاف، وهو «الأول من كتاب القواعد الفقهية».

٤ ـ وضع البسملة على رأس الورقة الأولى (ب)، ثم أضاف إلى جانب البسملة ما نصه: «الحمد الله رب العالمين، وصلى الله على محمد» وجاءت في الزاوية اليسرى لرأس الورقة الأولى (ب)، وذلك بدلاً من وضعها في مقدمة الكتاب، وكأنه أضافها لاحقاً.

٥ ـ ثم وضع تحت البسملة العنوان الأول لمقصوده وهو: «مسائل».

٦ ـ ثم إن الكتاب جميعه مأخوذ من كتاب «المسودة في القواعد الفقهية» لمصنف مجهول، لعله من آل تيمية رحمهم الله.

٧ ـ وطريقته: أنه يأخذ الورقة الأولى من «المسودة»، ويكتب: أول الورقة الأولى من «المسودة»، ويكتب رقمها بالأحرف إلى جانبها، وسنأتي على ذكر الحروف الأرقام التي يستعملها.

وعند الانتهاء من الورقة الأولى من «المسودة» يكتب: آخر الورقة الأولى، وأول الثانية من «المسودة»، ويذكر رقمها، وهكذا إلى آخر ما وصل إليه من أوراق «المسودة».

وبهذا الذي ذكرناه يظهر سرّ تسميته لكتابه بـ «الأول من كتاب القواعد الفقهية»، والذي يطلق عليه المصنف اسم «المسودة».

مثاله: عند نهاية الورقة الثامنة من «المسودة» يكتب: آخر الثمانية، وأول تسعة من «المسودة»، ويضع رقم الورقة (٩) بالحروف التي يستعملها، وعندما ينتهي من الورقة تسعة من «المسودة» يكتب: آخر تسعة، وأول العشرة، ويضع رقمها؛ أي: رقم (١٠) بالحروف.

مثال آخر: عند نهاية الورقة العاشرة من «المسودة» يكتب: آخر عشرة من «المسودة»، وأول أحد عشر، ويضع رقم (١١) بالحروف.

مثال آخر: آخر الثلاثين (ﻉ) وأول أحد وثلاثين (دﻉ)، وسنذكر هذه الحروف الأرقام قريباً.

وأحياناً يكتب أول الورقة من «المسودة» مع رقمها دون ذكر آخر الورقة التي سبقتها.

مثاله: أول تسعين مع الرقم (٩٠) بالحروف إلى جانبها.

٨ ـ ثم إذا وجد شيئاً من أوراق «المسودة» قد تقدم ذكره، يذكر ذلك، ويقفز إلى الورقة التي بعدها.

مثاله: ترك الورقتين (٩١) و(٩٢) من «المسودة»، وباشر بورقة (٩٣) منها بعد الورقة (٩٠)، وقال: «ورقة (٩١) و(٩٢) تقدم ذكره فيما تقدم».

٩ ـ ثم إذا وجد المصنف سواداً أو بياضاً في ورقة أو عدة أوراق من «المسودة» يذكره، ثم يقفز إلى أوراق «المسودة» التي بعدها.

مثاله: في آخر ورقة (١٠٣) من «المسودة» قال المصنف: «ومئة وأربعة تتمات تقدم كتابتها في التي قبلها، ومن مئة وخمسة إلى مئة وستة

وعشرين قائمة من «المسودة» بياض لم يكتب المصنف ﷺ فيها شيئاً. والله أعلم»، ثم يبدأ بأول ورقة (١٢٦) من «المسودة».

مثال آخر: في آخر ورقة (١٣٨) من «المسودة» ذكر أن من ورقة (١٣٩) من «المسودة» إلى ورقة (١٥١) منها بياض.

مثال آخر: في آخر ورقة (١٥٣) من «المسودة» وأول ورقة (١٥٥) منها قال: «مئة وأربعة وخمسين بياض».

١٠ ـ ثم بعد الذي ذكرناه نسأل ما هو عمل المصنف في كتابه؟

نقول ـ والله أعلم ـ: عمله في الكتاب هو توجيه وتعليل، وأحياناً إيضاح ما ورد من فروع فقهية، وخاصة الفروع التي وردت في «المسودة» من كتاب «المحرر في الفقه» للمجد بن تيمية، ومن المعلوم أن كتاب «المحرر» جاء بلا تعليل ولا توجيه ولا إيضاح.

١١ ـ ثم إن التوجيه والتعليل جاء به من كتب الشيخ موفق الدين، و«الشرح» للشارح.

١٢ ـ ثم إذا حاول المصنف أن يعلل ويوجه ويوضح من عنده، فكلامه غير مفهوم ألبتة، فهو أشبه بكلام سياسيي هذه الأيام، ثم إنه يطيل في إيضاحه حتى تملّ المسألة، وهذا يدل على ضعفه.

١٣ ـ يقوم المصنف ـ عفا الله عنه ـ بمقارنة ما ورد من مسائل في كتاب «المحرر»، وبين ما جاء في كتب الشيخ الموفق في تلك المسائل، والصواب عنده ما قاله في «المحرر»، وإذا لم يجد المسألة في «المحرر» يحاول هو نفسه تصويبها من عنده، ويقول: «لكنّ المسألة غير موجودة في «المحرر»».

١٤ ـ ثم إن المصنف ـ عفا الله عنه ـ يحاول في كل مناسبة تضعيف

كلام الشيخ الموفق في مسائل، وبالرجوع إلى كتب كبار متأخري الحنابلة، والمرجوع إليهم في هذا الشأن، وجدنا أنهم أخذوا بكلام الشيخ الموفق في هذه المسائل وفي غيرها حرفاً بحرف، ولو كان المصنف على صواب، لأخذوا به، وقد رددنا عليه في بعض المسائل من كتب هؤلاء الكبار، وبيّنا خطأه فيها. والله أعلم.

١٥ ـ ثم إنه يقوم أحياناً بالأخذ من «الشرح»، وينسب ذلك إلى «المغني». صحيح أن «الشرح» غالبيته مأخوذ من «المغني»، لكن الشارح يأخذ أحياناً من غير «المغني»؛ كـ: «الكافي» وغيره. وهذا يصعِّب عمل التحقيق في تخريج المسألة.

١٦ ـ ثم إن الكتاب غير مرتب، وغير متقن، ومتداخل، فنظام السرد في هذا الكتاب نظام مفكك ومتهالك البيان؛ لدرجة أن المصنف لا ينهي الحديث عن كل قاعدة بشكل كامل، ويقوم بَدَلَ ذلك بإدراج قاعدة فقهية أخرى. والله أعلم.

١٧ ـ ثم إن المصنف يكثر من التتمات في كتابه، وأحياناً نجد التتمة في نفس القاعدة، وأحياناً في غيرها، وقد لا نجدها. والله أعلم.

١٨ ـ ثم إنه أحياناً يريد أن يجيب عن مسألة، فلا يجيب، ويقول: «قلنا»، ويترك فراغاً عدة أسطر.

١٩ ـ وأخيراً نقول: إن غالبية مسائل الكتاب في فقه المعاملات. والله الموفق.

الأرقام التي استعملها المصنف في كتابه:

الأرقام التي استعملها المصنف عبارة عن حروف، لعلها يونانية، أو

لاتينية. وهذه الحروف قريبة جداً من الحروف الإنكليزية، مع أن اللغة الإنكليزية لم تكن موجودة في ذلك الوقت. ومن المعلوم أن أصل اللغة الإنكليزية هو اللغة الألمانية. والله تعالى أعلم، وهي كالتالي:

الحرف الذي استعمله المصنف	يقابله الرقم بالعربية
د	١
w	٢
ط	٣
ق	٤
٤	٥
س	٦
٤	٧
h	٨
g	٩
d	١٠

الحرف الذي استعمله المصنف	يقابله الرقم بالعربية
dد	١١
dw	١٢

وهكذا يضع من ١ ـ ٩ إلى جانب العشرة حتى العشرين:

عا	٢٠
دعا	٢١

	٢٢

وهكذا إلى الثلاثين:

	٣٠
	٣١
	٣٢
	٣٨

وهكذا إلى الأربعين:

	٤٠
	٤١
	٤٥

وهكذا إلى الخمسين:

	٥٠
	٥١
	٥٦

وهكذا إلى الستين:

	٦٠
	٦١

الحرف الذي استعمله المصنف	يقابله الرقم بالعربية
	٦٧

وهكذا إلى السبعين:

٧٠

٧٤

وهكذا إلى الثمانين:

٨٠

٨٣

وهكذا إلى التسعين:

 ٩٠

 ٩٦

 ٩٩

وهكذا إلى المئة:

 ١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

١٢٦

١٢٧

 ١٣٠

 ١٣١

 ١٣٤

 ١٣٩

الحرف الذي استعمله المصنف	يقابله الرقم بالعربية
	١٥٠
	١٥١
	١٥٥
	١٦٢
	١٦٣
	١٦٤
	١٧٠
	١٧١
	١٧٥
	١٧٩
	١٨٠
	١٨٢

٧ ـ عملي في التحقيق:

عملي في التحقيق هو العمل المعتاد في مثل هذا الفن، إلا أنني قمت بتخريج جميع مسائل الكتاب الفقهية من مصادرها المعتمدة في الفقه الحنبلي، وغيره إن وجدت مسألة من المذاهب الأخرى. ثم إني بذلت الجهد في التحقق من صاحب الكتاب، وتقدم ذلك في المقدمة.

وقد قمت بحذف ما قام به المصنف من تحديد ورقات المسودة التي نقل عنها ـ أول الورقة وآخرها ـ مع أرقامها؛ لعدم الضرورة.